

توصيف الأزمة الليبية لا يكفي لتسويتها



يمثل رهن الأزمة بإرادة قوى خارجية فقط تقريبا اللطيف الواسع من الليبيين، فلا أحد ينكر حجم الدور الخارجي منذ بداية الأزمة، غير أن حدود تأثيره تتوقف على حسم الصراع بين الجهات الداخلية ومدى اللحمة الوطنية والتفاهات بين القوى المجتمعية.

إذا انتهت السلطة التنفيذية الراهنة إلى هذه المعادلة واشتغلت عليها بجديّة سوف تقلل من محتوى الروافد الخارجية، وتجبر القوى التي تتلاعب بورقة المرتزقة على الرضوخ لحل الأزمة، فلن تبقى قوات تابعة لتركيا وروسيا أو غيرها من دون أن تجد البيئة المناسبة لها، وهو ما يستدعي استنفارا وطنيا حقيقيا طال انتظاره.

عليها أن تتجه مباشرة إلى الجهات التي تعرقل التسوية، وهي معروفة، وعليها أن تتعامل مع الأمور بواقعية كبيرة، فخرج القوات الأجنبية والمرتزقة وإجراء الانتخابات هما جزء من رزمة مشكلات أسهمت في تغذيتها الأجداد المتعارضة والأهداف المتصادمة.

أفضى التركيز على المرتزقة إلى التغطية على الدور الذي تلعبه بعض القوى المحلية الحريصة على رعاية الميليشيات والعصابات المسلحة وتوفير الملاذات الآمنة لها ووضع المطبات لتعطيل عملية الانتخابات، أو إتمامها في أجواء حرب تمكن من التآخير على توجهات الناخبين والتلاعب بنتائجها، وهو ما يجب الانتباه إليه جيدا.

نسخة مكزرة في هذه المسألة من المؤتمر الأول، مع الفارق في المحتوى التفصيلي للبنود، والأجواء الراهنة التي بدت أكثر ميلا للهدوء في ليبيا، وارتفاع درجة التوافق على المستوى الدولي.

كانت عملية التوافق كفيّة بصور وثيقة أشد صرامة وتنطوي على وسائل محددة لتنفيذها، ويشير عدم حدوث ذلك إلى أن نتائج المؤتمر سيتم التعامل معها على أنها إحدى حملات العلاقات العامة أو تحسين الصورة الذهنية، حيث أزدت بعض الدول غسل سمعتها الملوثة في ليبيا وتبييض وجهها سياسيا.

تؤكد حصيلة برلين أن المجتمع الدولي يصير على اختراع العجلة من جديد، فإذا كانت القوى التي تتحكم في مفاصل الأزمة حريصة على التسوية

يكفي هذا التحفظ ليكسر المجتمع الدولي عن انبيايه إزاء انقرة، إذا كان عازما على تسوية الأزمة، فقد حاولت تركيا التنصل من رعايتها للمرتزقة في ليبيا ووضعتهم في خانة القوات الصديقة، مع قواتها العسكرية النظامية التي تقول إنها جاءت وفقا لتفاهات مع حكومة الوفاق الوطني السابقة، وهو اعتراف خطير يساوي لديها أرقام دقيقة حول أماكن تركيزهم والدور الذي يقومون به ولصالح من المرتزقة.

تعرضت تركيا لضغوط من جهات إقليمية ودولية لحضها على إخراج قواتها من ليبيا، وناورت وساموت وراوغت، وتنتصت من الالتزام بخطة محددة لغلق هذا الملف، حيث تدرك أهميته كورقة رئيسية تمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية، وبالفعل ربطت حل مشكلة المرتزقة في محادثات أجرتها مع السلطة التنفيذية في طرابلس بالحصول على مكاسب نوعية تتواءم مع الدوافع التي أدت بها إلى دخولهم ليبيا.

استقبلت موسكو أيضا تلميحات وإشارات ونداءات خشنة وأخرى ليّنة، وجميعها ترفض وجود قوات فاغنر الروسية على الأراضي الليبية، لكنها لم تتعرض لممارسات جادة تجربتها على الرحيل، أو لا يملك أحد ذلك، وحتى انقرة لا تزال الضغوط الواقعة عليها بعيدة عن المستوى الذي يدفعها نحو اتخاذ قرار حاسم بالخروج.

تتمتع المعضلة في أن كل طرف في المجتمع الدولي يريد جزر ليبيا إلى الطريق الذي يريده وليبي تطلعاته، ولذلك كلما لاحت في الأفق فرصة للاقترب من حل الأزمة ضاعت، أو يتم إدخالها في دروب ودشاليز تقلل من فرص استثمارها، وتحولت الأزمة إلى عنوان صاحب للمتاجرة بالمرتزقة في حالتي الدخول والخروج.

فوت مؤتمر برلين الثاني فرصة ثمينة لغلق الكثير من الملفات الجانبية جراء عدم قدرته على توفير الآلية اللازمة لتطبيق مخرجاته وبكاد يكون نسخة مؤتمرا الأول

وزادت الأعداد بشكل كبير أمام أعين المجتمع الدولي، وراى البعض تدفق المقاتلين الأجانب على ليبيا وصمتوا، وطرب آخرون لتسفيرهم، وفي الحالتين لم يدخل هؤلاء البلاد سرا أو هبطوا عليها من السماء، ولم يتم تطبيق قرارات مجلس الأمن عليهم.

قامت الأمم المتحدة بحصر أعداد المرتزقة في ليبيا، وهناك قوى كبرى لديها أرقام دقيقة حول أماكن تركيزهم والدور الذي يقومون به ولصالح من المرتزقة.

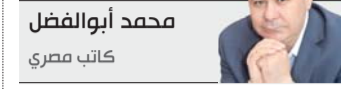
والدعايات المختلفة على العملية السياسية برمتها، ومع ذلك تتم إعادة إنتاج الخطاب الرمادي الذي يحمل تاويلات متعددة، ما جعل ملف المرتزقة عصيا على الغلق حتى الآن، وتعلو وتنخفض المناقشات حوله وفقا لحسابات سياسية وأمنية ملتزمة أحيانا.

هذا ما حدث في مؤتمر برلين الثاني بشأن الأزمة الليبية الأربعاء، حيث استغرق المجتمعون من دول ومنظمات مختلفة في إظهار دعمهم لخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وبعضهم أسرف في المزايدة كنوع من إبراء الذمة أو الإحياء بحسن النوايا، لأن هذه القضية كانت البند المهم على طاولة برلين، مع إجراء الانتخابات.

جرت تكرار عبارات حماسية على السنة البعض حول رفض الاستمرار والإدانة والتعجيل بإنهاء الظاهرة، وبيت التصريحات والخطابات واللقاءات الجانبية مغرقة في الحديث عن المرتزقة كأنهم وحدهم السبب في الأزمة، وتحاشى غالبية المسؤولين الإشارة بوضوح إلى الجهات التي تتدخل أُنبيا بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي لا يزال بعضها لم يحدد موقفه النهائي مما يجري من ترتيبات سياسية وعسكرية.

اتخذت معالم اليوم لكل من تركيا وروسيا طابعا ضمنا، والأدهى أن اعرب عن أن الخروج سيتم تدريجيا، وكان متفهما لذلك، بما يعني أن هذا الملف يستغرق وقتا قد يتجاوز إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل، وعلى الجميع التسليم بوجود القوات الأجنبية، وبالتالي التأثير على مجرياتنا ونتائجها.

لم ينخفض عدد المرتزقة منذ مؤتمر برلين الأول في يناير من العام الماضي،



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

مؤتمر برلين الثاني فوّت فرصة ثمينة لغلق الكثير من الملفات الجانبية جراء عدم قدرته على توفير الآلية اللازمة لتطبيق مخرجاته وبكاد يكون نسخة مؤتمرا الأول

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الفلسطينيون والبعد الاجتماعي للسياسة

نفسها وتكريس العدالة، وليس أدل على ذلك من تزايد الشرائح من الجهاز الوظيفي التي تعلن الاعتصام والاحتجاج تلو الاعتصام والاحتجاج! كان الأكثر إبلا على الأسترلين الذين ناشدنا رئيس السلطة، ويُفترض أنه استجاب لهما؛ هو نشر اسمي الطفلين الذين يحتاجان إلى العلاج، رباعيا، في وكالة أنباء رسمية. معنى ذلك أن إهمال الطفل المريض، يؤكد أن القاعدة في حرمان المرضى من العلاج، والاستثناء يكون مكرمة من الرئيس، بل إن الاستجابة نفسها تكون استثنائية، من بين مناشدات كثيرة.

المفارقة هنا، أن رئيس السلطة الفلسطينية، كلما حاول تجميل نفسه يترلق إلى تقبيحها أكثر. فعندما يكون راعيا في خلق انطباعات عن نفسه، بالرفق والحساسية الإنسانية، يختار الأسلوب الذي يؤكد على وضاعة نظامه. فغالما أنه هو المنقذ الوحيد للمريض، فما الذي يمكن أن تفعله وزيرة الصحة، ومن دواعي السخرية أن هذه الوزيرة نفسها، تساعد في هذا الاتجاه، فذات مرة، رُفّت إلى الشعب الفلسطيني أن سيادته تبرع بمجموعة من الأجهزة الطبية الضرورية والبسيطة التي وُزعت على المراكز الصحية في الضفة، وأجزلت الشكر للمتبرع وكانه رجل أعمال، أو كانه دفع أثمان الأجهزة من جيبه أو جيب أولاده.

فقط في علبه السجائر، التي يحرقها المواطن الذي قد يحتاج إلى الطباية، تدفع الأسرة ثلاثة أضعاف الثمن الأصلي للعلبة، كرسوم جمركية تصب في خزينة السلطة. وفي الأخير يقال إن رئيس السلطة يأتي على نفسه ويتبرع، أو يستجيب لمناشدة، بإنسانية استثنائية لا مثيل لها في وطن الفلسطينيين، مثلما تحاول الوكالة الفلسطينية الرسمية الإحياء به. عندئذ، يكون النظام السياسي نفسه بلا واجبات، والمواطن الفلسطيني بلا حقوق.

ليس أسوا من تغاضي المشتغلين في السياسة عن الواجبات التي تعكس شيئا من فهمهم بعدها الاجتماعي.

المفارقة أن رئيس السلطة الفلسطينية كلما حاول تجميل نفسه انزلق إلى تقبيحها أكثر، فعندما يكون راعيا في خلق انطباعات عن نفسه بالرفق والإنسانية يختار الأسلوب الذي يؤكد وضاعة نظامه

وبالحاجات النفسية لرئيس هذا النظام، وبما يريده من "الأنباء" التي تدفع الناس من جهة إلى ممارسة الاستعطاف والتوسل، على فرضية أنهم بلا حقوق، وفي جهة أخرى، إلى إجزال الشفاء عليه، لأن الذي يستجيب لمناشدة أسرة طفل، يمكن أن يستجيب لمناشدات محتاجين، وما على هؤلاء المحتاجين، إلا أن ينتظروا انفراجة منه، قبل أن يموت المريض!

معلوم أن جماعة السلطة يفتقرون إلى الحد الأدنى من فهم البعد الاجتماعي للسياسة، وأن بُنية السلطة نفسها تفتقر إلى القدرة على ممارسة واجبات الدولة. وفي ظل إبطاء مبدأ الفصل بين السلطات، لن تكون هناك فائدة متوقعة من المناشدة، بنسبة واحد في الألف، إن لم تكن موجهة إلى الرئيس الفلسطيني؛ فهو وحده الذي يقرّر متى وكيف تقوم الدولة ببسط واجباتها. وعندما يتعلق الأمر بمرض طفل، لا تصلح وزيرة الصحة الفلسطينية للمناشدة، على الرغم من كونها امرأة وأم. فعباس وحده هو الذي ينتشل الدلو من البحر. ولا موضع للعدالة، بين "فخامته" ونداء الاستغاثة!

هذا الرجل، هو نفسه الذي كلما أتبع له أن يلقي خطابا، يتحدث عن وحدة الفلسطينيين وعن المصالحة وعن الشراكة وحتى عن إعادة البناء. وهذه كلها متلازمات خطابية لخلق انطباعات لا تتبعها طلائع، ولا تبدأ - مثلا - بإنصاف منتسبي سلطته

أو اثنتين أو ثلاث؛ تحكم على النظام السياسي بأنه بلا واجبات، وأن القاعدة هي حرمان الناس من الرعاية الصحية، على أن يكون الاستثناء لفة من المحظوظين الذين يستجيب رئيس السلطة لمناشداتهم في محاولة لإقناع الناس عبر وكالته الرسمية، بأنه السخي الكريم والذي يتحسس الام الناس.

ما وقعت فيه الوكالة، جاء مصداقا لما يدركه المجتمع منذ أن تسلّم عباس السلطة، ويحدث عنه الناس على مدار الساعة. لذا فإن الجديد، هو إسهام الوكالة، دون أن تدري، في التأكيد على هذه الحقيقة، فاحتياج الطفل، والجريح، والمصاب بمرض مزمن، ومن يحتاج إلى غسل الكلوية وغيرهم، دون كلفة تخصم من خبز الأسرة؛ لا يزال يقع في باب الأمنيات، ما لم يتدخل فخامته، بعد أن يلتقي رسالة استعطاف تصل إليه ولا يعطلها المعطلون.

لهذه الظاهرة المخزنية، الفضائحية، أسبابها المتعلقة ببنية النظام الفاسد،



تتاخر عن توفير خدمات أساسية لهم، توسّعت أفقيا في بلدانهم، وبلا كلفة على المواطنين.

خلال أقل من أسبوع، نشرت وكالة "وفا" الفلسطينية الرسمية خبرين عن استجابة عباس لمناشدة أسترلين، واحدة في الضفة والأخرى في غزة، توسلت كل منهما علاج طفلها، الذي يتهدده الموت العاجل. وكان النشر بحد ذاته يدل على خلو ذهن الوكالة من أبسط محددات ثقافة الدولة، وعلى أن ذهنها ممتلى بفكرة الترويح للمحسن الموزر، الذي ملا الفضاء الفلسطيني بمظاهار وتدابير قطع الأرزاق وخنق المجتمع.

هذه الوكالة التي تخدم رئيس الكيان الفلسطيني حصرا، لا تعلم هي ومن تخدمه، أن ظاهرة المناشدة هذه بلغت فيها الخيبة، درجة احتياج الأسرة الفلسطينية معها إلى مناشدة المسؤول الأول، لكي تؤمن العلاج لطفل يئن من المرض. وأغلب الظن أن الوكالة الغيبية لم تكن تدرك أنها بنشر التجاوب الاستثنائي مع أسرة



عدلي صادق
كاتب سياسي فلسطيني

يعد الالتزام بالبعد الاجتماعي للسياسة، ولو بالحد الأدنى الممكن، أحد واجبات المسكين بمقاليد أي كيان. ويمارس مثل هذا الالتزام من خلال قطاع الخدمات، وفي طبيعتها والصحة والتعليم، لكن ما يحدث في الحال الفلسطينية، هو الإنكار البات لحقوق الناس في هذين القطاعين. ولا يقف الأمر عند هذا الإنكار، وإنما يتعداه إلى ممارسات تنم عن رغبة في أن يتمثل رئيس السلطة دور المحسن النبيل الحائس، الذي تعلن وكالته الرسمية للأنباء بين الحين والآخر، أنه قدم "مكرمة" لطفل مريض، كان قد تلقى من أسرته مناشدة واستغاثة؛ الدكاتوريات العاتية التي مرّت عبر التاريخ على إظهار مثل هذا السلوك، لاسيما وهي جميعا كانت حريصة على استرضاء مواليلها لزوم تحشيدهم، ولم